

التشاركية كآلية لترشيد السياسة العامة في مناطق الظل

زهية إعباسن*

أستاذ محاضر (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية)

جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2024.04.03 / تاريخ المراجعة: 2024.04.15 / تاريخ القبول: 2024.04.21

الملخص:

تعتبر مناطق الظل نتيجة لإخفاق البرامج و السياسات التنموية المتخذة، و نتيجة سلبية لطريقة تسيير الدولة و المجتمع، و على السلطة الجزائرية تعلم الأخطاء من السياسات السابقة و عدم تكرارها، و هذا لن يكون إلا بتفعيل التشاركية بين السلطة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، مع ضرورة الاعتماد على برامج و سياسات تقوم على دراسات واقعية و بأساليب علمية.

الكلمات الدالة:

مناطق الظل، التشاركية، التنمية المستدامة.

La participation comme un moyen de rationaliser la politique publique dans les zones d'ombres.

Iabbassen Zahia

Résumé :

Les zones d'ombres sont considérées comme le résultat d'un retard des programmes et des politiques de développement adoptées, un résultat négatif de la façon dont l'État et la société sont gouvernés, et qu'il appartient au pouvoir algérien d'apprendre et de ne pas répéter les erreurs commises par les politiques

précédentes, ce qui n'est que l'activation de la participation entre le pouvoir, le secteur privé et la société civile, avec la nécessité de s'appuyer sur des projets et politiques fondés sur des études réalistes et des méthodes scientifiques.

Mots clefs :

Zones d'ombres, participation, développement durable.

Participation as a mechanism to rationalize public policy in shadow areas

Iabbassen Zahia

Summary:

Shadow areas are considered a result of the failure of development programs and policies taken, and a negative result of the relationship between state and society, and the Algerian authority must learn mistakes from previous policies and not repeat them, and this will only be through activating the partnership between the authority, the private sector and civil society, with The necessity of relying on programs and policies based on realistic studies and scientific methods.

Key Words:

Shadow areas, the partnership, sustainable development.

مقدمة:

لقد تغير مفهوم التنمية من التركيز على النمو الإقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية الإنسانية، و قد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة بإصدارها منذ العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة، و على محورية الإنسان في العملية التنموية¹، ويعود السبب في ذلك أن النمو الإقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين عيش أغلبية السكان، ذلك

أنه ليس بالضرورة تحسن الدخل القومي يؤدي تلقائيا إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين، وإستنادا على هذا فإن الحكم الراشد يهدف إلى بناء نظام إجتماعي عادل عبر تمكين الفئات المهمة، والمشاركة الفعالة للمواطنين و توسيع خياراتهم و إمكانياتهم.

و مع تطور مفهوم التنمية، قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة مجهودات سياسية، إقتصادية و اجتماعية بحثا عن تحقيق التنمية، قامت بتغيير نظامها السياسي من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، و غيرت نظامها الاقتصادي من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي، و كل ذلك صاحبه تعدد البرامج و السياسات التنموية و تعدد الحكومات التي نفذت تلك السياسات، و ظهرت منذ 1989 عدة فواعل تشارك في عملية رسم السياسات و صنع القرار كالأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني، و فتح المجال لتعدد وسائل الإعلام.

بمعنى آخر، يبدو أن الدولة الجزائرية بذلت الكثير من المجهودات لتوفير ما يحتاجه المواطن و انتقلت من توفير الحاجات الأساسية إلى توفير الحاجات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية الأخرى كالإهتمام بحقوق المرأة السياسية و منحها نسبة مئوية في المشاركة السياسية، ضف لذلك الاهتمام بالبيئة و غيرها.

و بعد كل هذا يظهر على الساحة السياسية مصطلح مناطق الظل، و عدد هذه المناطق 15 ألف منطقة و يعيش فيها 20 بالمائة من سكان الجزائر (أكثر من 8 ملايين نسمة)²، التي هي مناطق جغرافية تنعدم فيها المرافق الضرورية و متطلّبات الحياة اليومية، من نقص في التغطية الكهربائية والغاز و غياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، وبعُد مراكز التعليم، وغياب شبه تام لوسائل الترفيه.

و على إثر ملاحظة هذه المناطق في الجزائر من طرف رئيس الجمهورية (لماذا لم يكن طرفا آخر من مجتمع مدني أو إعلام ...) تبنت رئاسة الجمهورية سياسة عامة و قامت برصد

مبالغ مالية لمعالجة المشاكل في مناطق الظل، فإلى أي مدى ستؤدي السياسة العامة في مناطق الظل إلى تحقيق التنمية المستدامة؟

تساؤلات كثيرة تطرح نفسها، كيف ظهرت هذه المناطق (بمعنى آخر هي كانت دائما موجودة و لكن لم يتم ملاحظتها)، هل تتوفر على إدارة محلية و ما كان دورها (كفاعل رسمي في رسم السياسات و صنع القرار)، هل تتوفر على قطاع خاص يوفر لها الاحتياجات و الخدمات، ألا توجد منظمة غير رسمية تتادي بالمطالب و الاحتياجات الأساسية للسكان.

أم أن هذه المناطق هي نتيجة عادية لطبيعة نظام الحكم المتبع، و محتوى السياسات الترقيعية و الشكلية المتخذة التي لا تعالج المشاكل من جذورها.

هذه المداخلة تدور حول البحث عن الخلل في السياسات المنتهجة سابقا و البحث عن الحل المناسب لسياسات أكثر نجاحا.

1- مفهوم مناطق الظل:

هذا المصطلح الذي برز إعلاميا وبقوة في الآونة الأخيرة بعد خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في اجتماع الحكومة-الولاية، وأصبح مصطلح سياسي واجتماعي واقتصادي، ويقصد به تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة من التنمية³.

هذه المناطق التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات، وتعتبر هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية، الربط بشبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي، نقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب، وفي الجانب التعليمي والصحي فعدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة⁴، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وتقدم خدمات سيئة وغير كافية.

المفارقة في مناطق الظل أن أغليبتها تتمتع بثروات و خيارات طبيعية، فهناك من تتمتع بالأراضي الفلاحية و هناك من تتمتع بالبترول و الغاز، و الطاقة الشمسية ، و بالتالي بعض المناطق تم استغلال هذه الثروات لكن دون تطوير هذه المناطق، و هناك مناطق غائبة تماما عن الاستثمار بالرغم مما تتمتع به من ثروة.

لقد تم إحصاء 15 ألف "منطقة ظل" بمعدل سكني يتجاوز الثمانية ملايين جزائري، لكن الصدمة الأكبر كانت بتسجيل 299 "منطقة ظل" في محيط الجزائر العاصمة⁵.

II- الأسباب التي أدت لظهور مناطق الظل

كيف ظهرت مناطق الظل في ظل وجود برامج و سياسات تنموية انتهجتها الجزائر؟ أين هو الخلل؟ هل المشكل في محتوى السياسات، أم في تنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع؟ ألا يوجد من ينادي بالمطالب و الاحتياجات في هذه المناطق و لا توجد منظمات حكومية و غير حكومية تقوم بنقل انشغالات المواطنين؟ أين هو دور الإدارة المحلية كفاعل رسمي في رسم السياسات، و أين هو الإعلام كسلطة رابعة؟

تتعدد الأسباب التي أدت لظهور مثل هذه المناطق منها ما هو مرتبط بنظام الحكم ، و منها ما هو مرتبط بالسياسات المتخذة سابقا، و منها ما هو مرتبط بالأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر.

1-أسباب مرتبطة بنظام الحكم

يقوم النظام السياسي الجزائري على هيمنة و قوة السلطة التنفيذية على باقي الفواعل السياسية، و وجود علاقة خضوع و تبعية من الفواعل غير الرسمية، و هذا ما أدى لوجود فواعل سياسيين غير حقيقيين لا يقومون بالأدوار المنوطة بهم، و لهذا لم ترفع شكاوي و مطالب السكان في مناطق الظل إلى السلطات.

- الإدارة العمومية لا تتميز بالرشادة بقدر ما تتميز بالفساد و تحقيق المصالح الخاصة، فالأموال العمومية تهدر فيما لا يخدم مناطق الظل و سكانها.

- تقييد حرية التعبير و الرأي و هذا ما أدى إلى التخوف من الإدلاء بما ينتقد النظام و يبين نقائصه.

2- أسباب مرتبطة بالسياسات العامة المنتهجة سابقا

و هي من الأسباب المباشرة لتكون مناطق الظل في الجزائر، فالحكومات الجزائرية أخفقت في تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة و المستدامة، و أهم هذه الأسباب:

- الإعتماد على الحلول المعدة مسبقا، و تقبل كل ما هو جديد دون مراجعة و تجديد، ودونالأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الظروف والبيئة الثقافية والإجتماعية والسياسية و الإقتصادية .

كما تتميز السياسات العامة في الجزائر بأنها سطحية و لا تحل المشاكل، و تقتقد إلى العقلانية و الرشادة و استخدام الأساليب العلمية، فالى أي مدى تقوم الحكومات بتقييم للسياسات السابقة من أجل استدراك نقائصها و إدخال التعديلات، فلا توجد سياسات عامة جديدة إنما هي سياسات ترتبط بما سبقها من سياسات ماضية و هذا ما أدى إلى:

- خلل في معيارية عدالة الإقليم

- خلل في التوازن الإقليمي

- عدم تحقيق التنمية الشاملة وتخلي السلطات عن دورها التنموي

- مشاكل اجتماعية في مجال السكن و الرعاية الصحية و التعليم

- السياسات التنموية ركزت جل اهتمامها حول المراكز العمرانية.

3- أسباب مرتبطة بالأزمة الأمنية

عاشت الجزائر منذ سنة 1991 حالة الأمن، و تركز الإرهابيون في المناطق الوعرة

الجبليّة و هذا ما أدى إلى ظهور بعض من مناطق الظل التي بقيت بعيدة عن التطور .

III - سياسة الدولة اتجاه مناطق الظل:

تعرف الجزائر ابتداء من سنة 2019 بعض الحركة السياسية أهمها رفض انتخاب الرئيس

السابق لعهدّة خامسة، و على إثر ذلك ظهر الحراك الاجتماعي في 22 فيفري 2019 الذي كان

يطالب بتغيير النظام و ترشح شخصيات جديدة لا تنتمي إلى النظام السياسي السابق.

إلا أن هذا الحراك الاجتماعي بطريقة أخرى كان يندد بفشل النظام في تحقيق التنمية الشاملة

المتوازنة و المستدامة بما فيها ما يحدث في مناطق الظل.

و بالرغم من وجود حراك اجتماعي يطالب بالتغيير، إلا أن الرئيس الفائز في الانتخابات

الرئاسية كان من النظام السابق، و توعّد بتحقيق "جزائر جديدة".

و مع بداية تحضيره للانتخابات البرلمانية، ظهرت فجأة قضية مناطق الظل و كان رئيس

الجمهورية وراء لفت الانتباه لذلك، و قام باتباع سياسة عامة حيال هذه المناطق أهمها:

1- من الناحية السياسية

لفت الانتباه إلى وجود هذه المناطق و المبادرة جاءت من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون

في إطار إجتماع مع الولاية في 16 و 17 فيفري 2020 أين تم عرض شريط حول هذه المناطق⁶.

و على إثر ذلك، تم تعيين السيد إبراهيم مراد مستشار لدى رئيس الجمهورية يتابع سياسة الدولة

في مناطق الظل و يسهر على تنفيذ برامج التنمية في تلك المناطق.

الملاحظ هنا أنه لم يتم إلحاقها بوزارة معينة بل تأسيس مستشار خاص و هذا يدل على أهمية هذه

السياسة و ربما إلى الأوضاع المعيشية المتدنية، و ضرورة رفع الغبن عنها.

2- من الناحية المالية

تم رصد مبالغ مالية لتحقيق المشاريع على أرض الواقع، و حسب ما هو مصرح به يمكن ذكر⁷:

- خصصت الدولة إعتمادات مالية هامة لإنجاز هذه المشاريع قدرت بأكثر من 184 مليار دج لإنجاز 12. 489 مشروع تنموي من بين قرابة الـ 33 ألف مشروع موجهة لفائدة مناطق الظل على المستوى الوطني.

- تم اقتراح 32. 700 مشروع تنموي لتنمية هذه المناطق تم تمويل 12. 489 منها بمبلغ مالي يزيد عن 184 مليار دج.

- إنجاز أكثر من 50 بالمائة من مشاريع التنمية الموجهة لمناطق الظل لتكون 2021 سنة التكفل مناطق الظل ، علما أنه لم ترصد صندوقا خاصا لتنمية مناطق الظل و إنما تم تمويل المشاريع من أموال كانت موجودة في ميزانيات الولايات وصندوق التضامن ما بين الجماعات المحلية وغيرها ولم توزع كما كان لها أن توزع بصفة عادية من خلال المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المبرمجة لصالح مناطق الظل.

- قانون المالية رصد في ميزانية 2021 بعنوان وزارة الداخلية مبلغ 100 مليار دج للمخططات البلدية للتنمية من ضمنها 50 مليار دج ستذهب أساسا لتغطية حاجيات المشاريع الخاصة بمناطق الظل.

كما يمكن ذكر بعض البرامج المسطرة في إطار السياسة العامة الموجهة لمناطق الظل و هي :

أ- برامج خدمية و عمرانية: و تشمل هذه البرامج:

-المساهمة في توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه و الصرف الصحي و فتح الطرقات.

-إعادة تأهيل المناطق الحضرية المحلية.

-تأهيل المرافق.

-المساهمة في المشاريع السكنية.

ب- برامج صناعية: و تشمل هذه البرامج:

-توسيع شبكة التغطية بالكهرباء و الغاز الطبيعي

-إنجاز وحدات صناعية على المستوى المحلي

ج- برامج فلاحية:

-توسيع المساحات الخضراء .

-إنجاز قنوات السقي.

-دعم الاستثمار الفلاحي.

-فتح المسالك الفلاحية و فك العزلة .

د- برامج اجتماعية و ثقافية:

-إنشاء المراكز الصحية و المستشفيات العامة

-العمل على محو الأمية

VI- الآلية التشاركية لترشيد السياسة العامة في مناطق الظل

إن منطق الفعل الحكومي مرتبط أشد الارتباط بطبيعة النظام السياسي و مدى إفساح المجال

للمشاركة و الشراكة لباقي الفواعل و عليه يمكن حصر شروط الحكامة الجيدة في⁸:

ضرورة تكامل الأدوار بين المؤسسات و الإدارات الحكومية، مع منظمات المجتمع المدني

و القطاع الخاص من خلال المشاركة و التشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها، ليتسنى تحقيق

التنمية المجتمعية و الاستجابة للمواطنين و طموحاتهم وفق ما تركز عليه الحكامة الجيدة من

مميزات تعكس الشفافية و المساءلة و التشارك في تحمل المسؤولية و المشاركة في رسم السياسات

و بناء التوافق⁹.

بمعنى آخر، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح

هناك فاعلون آخرون اقتصاديون و اجتماعيون، و هناك ثلاث شروط لانجاح الآلية التشاركية:

-إرادة السلطة(المركزية و المحلية).

-إشراك القطاع الخاص بما يخدم التنمية.

- وجود مجتمع المدني واعي بدوره.

1- إرادة السلطة(المركزية و المحلية):

و معنى إرادة السلطة أن تكون رغبة حقيقية في التغيير و في حل المشاكل من جذورها، أي الاعتماد على اتخاذ قرارات و رسم سياسات نابعة من البيئة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك يكون عبر المرور بمراحل رسم السياسات و صنع القرار بدءا من فهم و دراسة المشكلة داخل بيئتها دراسة واقعية، و الانتقال للبحث عن الحلول الممكنة حسب الامكانيات المادية و البشرية المتوفرة، ليتم بعد ذلك اتخاذ قرار أو سياسة عامة مناسبة مع العوامل البيئية المتوفرة و التي تعتبر حل حقيقي للمشكلة.

بمعنى إرادة السلطة تتجسد عبر الابتعاد عن الحلول الجاهزة، و الابتعاد عن التقليد¹⁰، لابد من صنع الحلول و القرارات بالاعتماد على الكفاءات الجزائرية، مع فتح باب الابداع.

-و هذا يتم بالاعتماد على العقلانية و الرشادة في القرارات و رسم السياسات قدر الامكان، و ذلك يتم عن طريق الاعتماد على الأساليب العلمية(الاحصاء و الرياضيات...)، و استخدام التكنولوجيا من أجل ترشيد القرارات و السياسات العامة، هذا على المستوى المركزي، لكن التنفيذ سيكون و سيتجسد و ستظهر نتائجه على المستويات اللامركزية¹¹ و هذا ما يتطلب تجسيد الحوكمة المحلية. وتتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي¹²:

المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

المساءلة: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف المساءلة الأخرى ذات العلاقة.

الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

الكفاءة و الفعالية: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

الشفافية: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي . ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية .وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة .كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والاجراءات ونتائج الأعمال.

الاستجابة أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

2- إشراك القطاع الخاص بما يخدم التنمية المستدامة:

أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع كفاءة الخدمات العامة خاصة و المرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع.

أن نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية و المرافق العامة أو في المشاريع الانتاجية و الخدمية يحتاج إلى توفر عدد من العوامل¹³:

-وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة و الالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى.

-القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية -توفير العقار اللازم لإقامة المشاريع.

-وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية و القطاع الخاص.

-المتابعة المستمرة لمشاريع القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع، كما يتعين تقييم أثر هذه المشاريع على معدلات التنمية المحلية لتحديد مدى جدواها و مدى تحقيقها للأهداف.

-ضرورة قيام السلطات بتقديم المساندة اللازمة لتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية .

3- وجود مجتمع المدني واعي بدوره

إن الصفة الغالبة على المجتمع المدني في الجزائر هي الركود والرضوخ للواقع السياسي والاقتصادي في ظل تركيز القوة في يد الدولة و ممارستها للهيمنة و السيطرة ، و ذلك يقف عائقا أمام امكانية تحرر الأفراد و استقلال المؤسسات الاجتماعية.

فالدولة تمارس سياسة دولنة المجتمع المدني القائمة على أساس إدراك أنه كلما تنامت وتقوت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، لأن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين.

يتميز المجتمع المدني في الجزائر بعدم فاعليته و بأنه تابع للسلطة و يعاني من عراقيل عديدة سياسية ، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.

و من أجل خلق مجتمع مدني جزائري فعال لابد من البدء بزرع قيم الاحترام، الحوار، تقبل الرأي الآخر، تقبل الاختلاف، التسامح...، لأن المجتمع المدني حتى يصبح مساعدا لا معرقلا، عليه أن يتميز بالرقى و النمو في الأخلاق و التربية و القيم السامية، بالتالي فزرع هذه القيم يكون عن طريق الاعتماد على وسائل التنشئة من وسائل إعلام، الاسرة، المدرسة...

بعد ذلك سينشأ مجتمع متمدن و راقى ذو أخلاق و تربية و قيم أخلاقية، هنا يفتح المجال من طرف الدولة للمجتمع أن ينتظم في إطار المنظمات التي تمثله، و يصبح مشاركا حقيقيا و إيجابيا في رسم السياسات و اتخاذ القرارات، و هنا لا تتخوف الدولة من هذا النوع من المنظمات لأنها ستكمل الفراغ الذي لم تلاحظه الدولة و سيظهر المجتمع المدني بكل إيجابياته و يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

و هنا لن تصبح العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني علاقة تنافس، بل تصبح علاقة تكاملية، و تدرك الدولة للدور الكبير الذي يقدمه المجتمع المدني لها و للمجتمع في تحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة:

إن مناطق الظل ما هي إلا إحدى نتائج السياسات العمومية المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية، و ماهي إلا دليل على النقائص التي تتميز بها طريقة الحكم و تسيير الدولة و المجتمع. و من أجل عدم الوقوع في مثل هذه النتائج مستقبلا على سلطات الدولة الجزائرية أن تكون لها إرادة حقيقية في اتخاذ سياسات عامة واقعية تنطلق من الواقع المعاش، و تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للجزائريين، و أن لا تكون سياسات هدفها كسب الأصوات في الانتخابات.

و اتباع التشاركية كآلية لترشيد السياسة العامة تنطلق من فهم الأدوار الحقيقية و التكامل الموجود بين الثلاث قطاعات القطاع العام، القطاع الخاص و المجتمع المدني.

الهوامش والمراجع:

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية : خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص 16 17 .

² - سفيان.ع، "بالأرقام هذه تفاصيل المشاريع الموجهة لمناطق الظل في 2020"، جريدة الشروق، 13 مارس

2021 (ECHOROUKONLINE.COM)

³ - موسى بن فردي، "مناطق الظل، التوجه الحكومي الجديد"، جريدة الحوار، 1 أبريل 2020، (ELHIWARDZ.COM)

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - وكالة الأنباء الجزائرية ، المرجع السابق الذكر.

⁶ - موسى بن فردي، المرجع السابق الذكر.

⁷ - سفيان.ع، المرجع السابق الذكر.

⁸ - مسعود البلي، "التشبيك و دوره في فاعلية السياسات العمومية : الجزائر نموذجاً"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، مجلد 6، عدد 2 ، 2019، ص ص 43-61.

⁹ - زهير عبد الكريم الكايد، الجُكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ، ص78.

¹⁰ - عبد الحميد عثمانى، مناطق الظل.. أين الخل؟، جريدة الشروق، 13 مارس 2021 (echoroukonline.com)

¹¹ - سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة و المجتمع، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية :مركز دراسات و إستشارات الإدارة العامة، 2001 ، ص203.

¹² - حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، القاهرة : مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2006 ، ص78 .

¹³ - شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاستراتيجية و التنمية، مجلد 6، عدد 10، ص253.